النتائج أرسلت للمحكمة الاتحاديّة.. والقادة بانتظار مصادقتها لعقد جلسة البرلمان

الائتلاف الوطني يدعو إلى مصادقة نتائج الانتخابات سريعاً درءاً للمخاطر

□ بغداد/ المدى

دعا الائتلاف الوطني العراقي بزعامة السيد عمار الحكيم مفوضية الانتخابات إلى ضمان مصادقة سريعة على نتائج الانتخابات الأخيرة من أجل درء المخاطر التي تواجه البلاد في وقت رفضت المحكمة الاتحادية جميع الطعون المقدمة ضد النتائج التي ارسلت امس لتصديقها والتهيئة لانعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب الجديد.

وأكد الائتلاف في بيان صحافي تلقت (المدى) نسخة منه اهمية اعتماد الاساليب والسياقات القانونية والالتزام بأعمال القضاء وذلك ما يعزز استقلالية هذه المؤسسات ومهنيتها وما يجعلها راعية وحامية للجميع ويكرس البنى التحتية لدولة المؤسسات والقانون والمواطنة في اشارة الى قرارات حرمان مرشحين من الانتخابات وشمولهم بقرارات هيئة المساءلة والعدالة لاجتثاث البعث.

ودعا الائتلاف جميع "القوى الوطنية والكتل السياسية الى ضرورة تعزيز اواصر الاخوة والمحبة بينها والدفع قدمًا بما يتيح للحراك السياسي آفاقا اوسع في التقارب والتفاهم وحسم الملفات المهمة" التي تعيق تشكيل الحكومة.

وتأتي دعوة الائتلاف للمفوضية الى تسريع المصادقة على نتائج الانتخابات بعد الاعلان عن رفض المحكمة الاتحادية جميع الطعون الاخيرة على نتائج الانتخابات.

وكانت المفوضية العليا للانتخابات قد أعلنت امس أنها أرسلت الى المحكمة الاتحادية نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في السابع من آذار الماضي الى المحكمة الاتحادية للمصادقة عليها خلال ايام من اجل تهيئة ظروف انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب من اجل اختيار رئيس للجمهورية ورئيس للمجلس وتكليف الكتلة الفائزة بتشكيل الحكومة المقبلة.

وتتضمن النتائج حصيلة الانتخابات في جميع محافظات العراق الثماني عشرة والتي تم الانتهاء من انجازها امس بعد ان ردت المحكمة اخر الطعون التي تقدمت بها كيانات ومرشحون ضد نتائج عمليات عد الاصوات وفرزها في العاصمة بغداد.

وبعد موافقة المحكمة على النتائج يتعين ان يدعو الرئيس جلال طالباني مجلس النواب الجديد الى الانعقاد خلال ١٥ يوما من موعد التصديق على النتائج وهو امر يتوقع حدوثه منتصف الشهر المقبل حيث سيرأس أكبر أعضاء المجلس سنًا الجلسة الاولى وعلى النواب اختيار رئيس المجلس ونائبيه خلال ١٥ يومًا.. كما يجب على المجلس اختيار رئيس جديد للبلاد خلال ٣٠ يومًا من عقد جلسته الاولى.

وبعد اختيار الرئيس فإن عليه ان يقوم خلال ١٥ يومًا بتكليف اكبر كتلة في مجلس النواب بتشكيل حكومة واختيار رئيس للوزراء المطلوب منه تشكيل ائتلاف حكومي نظرًا لعدم حصول اي كتلة على العدد المطلوب من المقاعد البرلمانية التي تؤهله للحصول على موافقة مجلس النواب حيث يتطلب الامر عددا من الاعضاء يبلغ ثلثي عدد مقاعد المجلس البالغة ٣٢٥ مقعدًا.. وبعدها يتوجب على رئيس الحكومة المكلف ان يرشح اعضاء مجلس الوزراء خلال ٣٠ يومًا.

واذا فشل رئيس الوزراء المكلف في تشكيل حكومة في الوقت المقرر ينبغي على الرئيس ان يكلف شخصًا آخر خلال ١٥ يومًا بتشكيل الحكومة لعرض تشكيلتها على مجلس النواب مجددًا. وكانت مفوضية الانتخابات قد أعلنت منتصف الشهر الحالي ان نتائج اعادة عد وفرز الاصوات في محافظة بغداد جاءت متطابقة مع المعلنة سابقًا ولم يحدث تغييراً في عدد المقاعد البرلمانية التي حصلت عليها الكتل السياسية حيث ظلت الكتلة العراقية بزعامة رئيس الوزراء السابق اياد علاوي متصدرة النتائج.

وأشارت الى انه بعد الانتهاء من إعادة فرز الاصوات وعدّها في ١١٢٩٨ محطة انتخابية في بغداد اضافة الى ٩٦ رزمة لناخبي الخارج والتصويت الخاص للقوات الامنية ومنتسبي وزارة الصحة ونزلاء السجون والتي بلغ عدد الاصوات فيها جميعها مليونين ونصف المليون ورقة اقتراع فقد تأكد عدم وجود اي اختلاف عن النتائج المعلنة سابقا في الرابع والعشرين من اذار الماضي.

،من جانب اخر فقد دعا نواف سلام الرئيس الشهري الحالي لمجلس الأمن الدولي مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة، القيادات السياسية العراقية إلى ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة شاملة مجسدة لرغبات مختلف فئات الشعب العراقي.

ودان سلام في بيان ألقاه نيابة عن أعضاء مجلس الأمن امس الاول خلال اجتماع عقد لبحث التطورات في العراق في مقر الأمم المتحدة بنيويورك جميع أعمال العنف التي شهدها العراق مؤخرا مهنئا مفوضية الانتخابات المستقلة على نجاحها في عملية العد والفرز اليدوية لبطاقات الانتخابات الخاصة بمحافظة بغداد.

من جانبه، أبلغ إد ميليكيرت مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق أعضاء مجلس الأمن مواقف الأمم المتحدة تجاه مستجدات الوضع العراقي معربًا عن تطلع الأمم المتحدة لتشكيل حكومة ائتلاف عراقية شاملة قريبًا باعتبارها الخيار الأفضل للشعب العراقي الذي يتطلع إلى رؤية إدارة مستقرة.

ودعا ميليكيرت القيادات السياسية في العراق إلى الاعتراف بالحاجة إلى فترة دستورية انتقالية بعد الانتخابات التي جرت في مارس اذار الماضي، موضحًا أنه في هذا المفترق سيكون من الأفضل بالنسبة إلى العراق تشكيل حكومة موسعة وشاملة كبديل مختلف عن سياسة الإقصاء التي سادت العديد من المجتمعات في الماضي.

وأضاف أن بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق تحث الأطراف التي فازت بمقاعد في البرلمان على التوصل إلى اتفاق حول تشكيل حكومة توجهها ثلاثة مبادئ وهي "ائتلاف حاكم يشمل كل الأحزاب الفائزة وحكومة مبنية على تقاسم الثروة وأن تكون عملية تشكيل الحكومة محددة بوقت".

ووصف ميليكيرت الانتخابات العراقية بأنها "نقطة تحول" لافتا إلى حوادث العنف التي ما زالت مستمرة وأسفرت عن استشهاد ألفي شخص وإصابة خمسة آلاف آخرين منذ بداية العام الحالي. وقال المبعوث الخاص للأمم المتحدة في العراق إنه من الضروري إدانة المجتمع الدولي للمحرضين على العنف وعزلهم وسيكون هذا لصالح تحول منظم باتجاه حكومة جديدة وخلق مناخ مناسب لإجراء الحوار وتقاسم السلطة.

وأكد ميليكيرت أن أي فشل للحكومة المقبلة في تلبية احتياجات وتطلعات السكان سيكون سببا في انعدام الاستقرار وتقويض مكاسب العملية الديمقراطية فيما حث دول الجوار على استغلال موارد المنطقة لتعزيز الأمن والنمو الاقتصادي. موضحًا أن "المشاركة البناءة بدلاً من التدخل ستكون لفائدة الجميع".

سياسيون: تجديد منصب طالباني سيساعد على تطوير العلاقات مع دول الجوار والمنطقة

□ بغداد/ علي ناجي

أشاد رئيس الإئتلاف الوطني العراقي السيد عمار الحكيم، بدور رئيس الجمهورية جلال طالباني، خلال فترة حكمه في رئاسة الجمهورية.

وقال الحكيم في لقاء مع صحيفة الشرق الأوسط ان "الرئيس طالباني شخصية وطنية كبيرة ورمز وطني، وأثبت بجدارة في السنوات والظروف الماضية حرصه الكبير على جميع العراقيين والعمل من أجل مصالحهم، لذلك نحن ننظر إليه باحترام كبير ونتطلع لأن يكون له دور مميز في المرحلة المقبلة، وندعم فرص ترشيحه لولاية رئاسية ثانية، كما نحترم الاتفاقات التي تتفق عليها الأطراف الوطنية العراقية في ظل حكومة الشراكة الوطنية.

وفي سياق متصل دعم رئيس الوزراء وائتلاف دولة القانون نوري المالكي ترشيح الرئيس جلال طالباني لولاية ثانية، مشيرا الى ان كتلته تؤيد التحالف الكردستاني في ترشيحهم الرئيس طالباني لولاية ثانية.

وقال المالكي في تصريح لصحيفة الحياة ان "طالباني مرشح التحالف الكردستاني المقبول من قبلنا، والذي يعتبر أيضاً مرشحنا، مضيفا ان تجربتي مع جلال طالباني جيدة جداً، وأعتقد ان الرجل قادر على ان يكون في أقصى درجات المرونة والتوافق في ما يمكن الاتفاق عليه لإدارة البلد.

من جانبها قالت القيادية في المجلس الاعلى وعضوة الائتلاف ان ما قدمه الرئيس طالباني للبلاد خلال فترة حكمه جعلت الكتل السياسية تطالب بتجديد ولايته.

واوضحت الخفاجي في تصريح لـ (المدى) امس ان جهوداً حثيثة ورياديه قدمها الرئيس طالباني من خلال افكاره وارائه ومقترحاته استطاعت لم جميع اطياف الشعب وسياسيّة، مبينا ان لدى الرئيس علاقات ممتازة وطيبة على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي.

وتابعت عضوة الائتلاف الوطني: ان المائدة السياسية التي عقدها رئيس الجمهورية هي لجمع جميع الفرقاء السياسيين في البلاد ولتقريب وجهات نظرهم للاسراع في تشكيل الحكومة، مشيرة الى ان المائدة جاءت استجابة لطلب السيد عمار الحيكم لعقد الطاولة المستديرة.

فيما قال عضو ائتلاف دولة القانون حيدر الجوراني أنَّ الرئيس طالباني رمز للعراقيين وان كل ما يطرحه كان وما زال لتهدئة الاوضاع السياسية وهذا ما تحتاجه البلاد.

واوضح الجوراني في اتصال هاتفي لـ (المدى) امس: ان ما صرح به رئيس الوزراء بحق الرئيس طالباني جاء نتيجة تفاهمهما الكبير في ادارة الدولة اضافة الى علاقاتهما الطيبة، مشيرا الى ان المرحلة المقبلة من العملية السياسية تتطلب تجديد ولاية رئيس الجمهورية.

الى ذلك اكد عضو الائتلاف الوطني العراقي عامر ثامر ان الرئيس طالباني لما يمتلكه من المهارة والحكمة السياسية جعلت الكتل السياسية تطالب بتجديد ولايته.

وقال عامر في تصريح لـ (المدى) امس ان خبرته في معارضة الديكتاتورية اضافة الى فترة حكمه جعلته يمتلك قدرات عالية على حل المشاكل السياسية العالقة، مبينا ان علاقته مع رؤساء الدول والشخصيات السياسية الدولية المعروفة جيدة وهذا سيساعد البلاد من خلال منصبه على تطوير العلاقات مع دول الجوار والمنطقة.

حملة أمنية كبرى في الخالص ضد الخارجين على القانون وبقايا القاعدة

□ ديالى/إ ب ا

شنت القوات الامنية المشتركة من الجيش والشرطة الاتحادية صباح أمس حملة أمنية كبرى في قضاء الخالص تستهدف الخارجين على القانون وعصابات الجريمة وبقايا القاعدة على خلفية التفجيرات الاخيرة والتدهور الامني الذي يشهده الخالص منذ اكثر من شهرين.

أكد ذلك لوكالة العراق بيتنا مدير التنسيق الأمني المشترك في قضاء الخالص المقدم نهاد جميل وقال ان القوات الامنية المشتركة بدأت بشن عملية امنية في القضاء شملت عمليات دهم وتفتيش منظمة لمطاردة العصابات المجرمة وبقايا الارهاب التي خلفت عشرات الضحايا في القضاء جراء الاعمال الارهابية الاخيرة مبينا ان العملية متواصلة وتم اعتقال العشرات من المطلوبين والمتورطين بالعمليات الارهابية من دون الاشارة الى احصائية دقيقة بعدد الذين تم اعتقالهم.

من جانبه نفى الناطق الاعلامي باسم شرطة ديالى الرائد غالب الجبوري اطلاق تسمية (بشائر الخير الثالثة) على العملية الامنية الجاري تنفيذها في الخالص وفي مناطق اخرى من المحافظة مؤكدا مشاركة شرطة ديالى بقوات (الاسوات) الساندة للقوات الأمنية.

بدوره اوضح رئيس اللجنة الامنية في مجلس ديالى (مثنى علي التميمي) لوكالة العراق بيتنا ان العملية تهدف الى تفعيل ومراجعة مذكرات القبض القضائية ضد المطلوبين ومتابعة الاهداف الخطيرة للحد من التكتلات الجديدة للقاعدة متوقعا ان يشهد قضاء الخالص تحسنا امنيا كبيرا جراء هذه العملية.

وكانت القوات الامنية قد شنت حملة كبيرة مماثلة في ناحية العظيم (٥٥كم شمال بعقوبة) وفي قضاء بلدروز (٣٠كم شرق بعقوبة) في إطار الخطة الأمنية المعدة من قبل عمليات ديالى والاجهزة الامنية الاخرى.

الى ذلك اكدت القيادات الامنية في ديالى ان عزمها على مسك الارض بقوة في الخالص والتعامل مع الملف الامني بحزم ومهنية يجنبان المحافظة الخروقات والعمليات الارهابية التي تشهدها بين الحين والآخر.

فيما اكدت مصادر امنية في ديالى ان عملية الخالص تستغرق وقتا اطول لما يضمنه القضاء من حواضن وجيوب استعادت نشاطها الارهابي في ظل التراخي وعدم الجدية من بعض الاجهزة الامنية.

عبد المهدي يصف قرار مجلس الوزراء بإعلان إفلاس الخطوط الجوية بالصحيح

□ بغداد/ المدى.وكالات

وصف نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي قرار مجلس الوزراء باعلان افلاس الخطوط الجوية العراقية بالصحيح، فيما اعرب خبراء قانونيون أن قرار الحكومة بتصفية شركة الخطوط الجوية العراقية لايسقط الديون الكويتية المترتبة على العراق كونه قرارا محليا ماليا، وفي غضون ذلك تلقى نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي مكالمة هاتفية من رئيس الوزراء نوري المالكي اثر تسلمه رسالة من عبد المهدي يؤيد فيها الاجراء الذي اتخذه مجلس الوزراء باعلان افلاس الخطوط الجوية العراقية. اذ اتفقت وجهات نظر المالكي وعبد المهدي على صوابية هذا الاجراء.

وكان نائب رئيس الجمهورية قد بعث رسالة لرئيس الوزراء بحسب بيان له تلقت (المدى) نسخة منه اعلن فيها تأييده لهذا القرار الذي قال بانه قرار صحيح، وكان يجب اتخاذه منذ فترة من الوقت، مبينا انه اجراء ايجابي لانهاء المعوقات التي تعرقل تطور البلاد وتجديد بناها ومؤسساتها.

كما اعرب عبد المهدي في رسالته إن يكون هذا الاجراء خطوة اولى لتخليص البلاد من الكثير من الهياكل التي اعطى العاملون فيها ما اعطوه، لكنها اليوم باتت متأخرة ومتخلفة وتشكل عقبة ومشكلة، ومع اهمية الالتفات الى البدائل التي تضمن حقوق العاملين.وفي سياق متصل قال المتحدث باسم وزارة النقل عقيل كوثر بحسب وكالة فرانس برس امس ان "مجلس الوزراء قرر في جلسته امس الاول إلغاء شركة الخطوط الجوية العراقية والسبب هو مضايقات كثيرة تعرضت لها الشركة من اطراف كويتية بينها منع طائرات الخطوط الجوية من التزود بالوقود والطعام في المطارات"، مضيفا ان الوزارة ملزمة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رغم رفضنا حل الشركة".

وتابع كوثر ان "وزارتنا تطالب بتشكيل شركات من القطاع الخاص والعام لتتولى مهام شركة الخطوط الجوية بشكل تدريجي"، مضيفا "يؤسفنا ان نعلن لأبناء الجاليتين في كل من بريطانيا والسويد عن توقف رحلات الخطوط الجوية العراقية لظروف قاهرة نتجت عن التصعيد الكويتي الاخير ومن خلال القضاء البريطاني الذي قام بمضايقة رحلات العراقية حتى وصل الامر آخر المطاف بالاشقاء الكويتيين الى منع تجهيز طائراتنا بالوقود والطعام".

من جهته قال: المسؤول السابق في الخطوط الجوية قصي السامرائي "لقد صدمت لدى سماعي الخبر لان هذا قرار خاطىء فالشركة ليست ملكا لاحد حتى يلغيها"، مضيفا ان هذا قرار خاطىء واعتقد ان من الافضل دفع المبالغ الى الكويت بدلا من منع الطيران في الاجواء العراقية لمئة عام".

فيما ذكر الخبير القانوني حسن الياسري، أن قرار الحكومة بتصفية شركة الخطوط الجوية العراقية لايسقط الديون الكويتية المترتبة على العراق كونه قرارا محليا ماليا.

وقال الياسري بحسب وكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "قرار الحكومة امس الاول بتصفية كل ماتملكه شركة الخطوط الجوية العراقية مع استمرار الموظفين بالعمل لايسقط الديون الكويتية كونه اجراءً متصلاً بالعلاقات المالية ضمن دائرة القانون الخاص".

وأوضح الخبير القانوني "ان من الناحية القانونية فإن الالتزام القانوني الذي وقع على شركة الخطوط الجوية العراقية سينتقل الى وريثتها الجديدة وستكون ملزمة بدفع التعويضات المالية الكويتية، مبينا أن "هناك ثلاثة محاور ايجابية في قرار الحكومة القاضي بتصفية شركة الخطوط الجوية وهي التخلص من الدعاوى المقامة في جميع بلدان العالم ضد الشركة، والتخلص من قضية حجز الطائرات العراقية في المطارات العالمية، وإلغاء السمعة السيئة التي لحقت بالشركة نتيجة الديون الكويتية".

واضاف الياسري أن "الكويت ستبقى تطالب بديونها المترتبة على شركة الخطوط الجوية العراقية وفقا للقانون الدولي".

من جانبه قال الخبير القانوني طارق حرب: ان قرار مجلس الوزراء يوم امس الاول بحل الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية كان معتمدا على قانون الشركات رقم ٢ لسنة ٩٧ والذي اعطى لمجلس الوزراء صلاحية تصفية الشركة العامة (الممولة من الدولة) كشركة الخطوط الجوية اي ما يسمى إشهار إفلاسها.

واوضح حرب بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/واع) ان خسارة شركة الخطوط الجوية العراقية بلغت نسبة (٥٠٪) من رأس مالها منذ حرب الخليج الثانية حيث دمرت قوات الاحتلال اغلب الطائرات التي تمتلكها الشركة ولم يبق للشركة الا عدد قليل من الطائرات (السكراب) موجودة في تونس وإيران والاردن، مشيرا إلى ان قيمة هذه الطائرات في تلك الدول لاتسد اجرة وقوفها طوال هذه المدة.

واكد حرب ان اجراء مجلس الوزراء يوافق احكام قانون الشركات العامة.

وكانت وزارة النقل قد اعلنت ان السلطات القضائية البريطانية احتجزت الطائرة العراقية التي قامت بالرحلة الاولى اواخر نيسان الماضي بسبب دعوى كويتية، مبينة ان "الرحلة انطلقت بطائرة مستأجرة من احدى الشركات السويدية وعند وصولها الى مطار غاتويك قام محامي السلطات الكويتية بمحاولة حجزها لكنه فشل لانها مملوكة لشركة سويدية".

واضافت الوزارة ان "السلطات الكويتية لم تكتف بذلك بل اقامت دعوى على الشركة البريطانية المتعاقدة مع الخطوط الجوية العراقية واتخذت اجراء تصعيديا باستصدار قرار من السلطات البريطانية لمنع سفر مدير عام الخطوط الموجود في لندن وتم سحب جواز سفره بانتظار اجراءات قضائية".

وانتقدت الوزارة "هذا السلوك التصعيدي والاستفزازي من قبل السلطات الكويتية وإصرارها على ملاحقة العراقيين ومضايقتهم حيثما حاولوا فتح نافذة جديدة للانفتاح على العالم والخروج من المعاناة التي يعيشونها منذ عدة عقود".

وكان حكم قد صدر على الشركة التي تملكها الدولة العراقية بدفع اكثر من مليار دولار لنظيرتها الكويتية لقاء سرقة ١١ طائرة اثناء الغزو الصدامي للكويت عام ١٩٩٠ بحسب ملخص للقضية، لكن العراق يقول ان ثلاث طائرات تدمرت بفعل قصف قوات التحالف الدولي بينما كانت جاثمة في مطار الموصل في حين غادرت الطائرات الاخرى الى طهران التي اعادتها الكويت، ويعترض باستمرار على الحكم رافضا الدفع.

مما وبسبب موقف الكويت قررت الحكومة الثلاثاء الماضي، تصفية شركة الخطوط الجوية العراقية وإلغاء كل التشكيلات التابعة لها والإبقاء على موظفيها في الخدمة.

صورة وخبر

■ الشمري: التحالف انتهى من تسمية أعضاء اللجان الفرعية

أعلن القيادي في الحزب الاسلامي وعضو الائتلاف الوطني العراقي حسن الشمري، إنه تم الانتهاء من تسمية اعضاء اللجان الفرعية الثلاثة المشتركة بين تحالف ائتلافه ودولة القانون التي سترفع توصياتها الى اللجنة المركزية، مشيرا الى انه سيجري قريبا العمل على تفعيل اللجنة المشتركة لاختيار مرشح رئاسة الوزراء من بين الائتلافين.

وأوضح الشمري في تصريح صحفي أنه "تم الانتهاء من تسمية اعضاء اللجان المشتركة بين دولة القانون والوطني الذي بدوره انتهى من تسمية الاشخاص الذين سيتداولون مع دولة القانون بشأن عدد من القضايا منها البرنامج الحكومي المقبل وكذلك ضوابط ادارة رئاسة الوزراء وعلاقتها بتحالف الائتلافين وتوحيد الخطاب الاعلامي فيما بينهما،

حسن الشمري

■ العزاوي: العراقية مع استقلالية القضاء العراقي

قال عضو القائمة العراقية حسام العزاوي ان من حق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان تستبعد الآن أي مرشح تثبت عليه اي ادلة جنائية.

واوضح العزاوي بحسب (وكالة انباء الاعلام العراقي/ واع): ان قانون المفوضية واضح، فقد وضع معايير للترشيح والجميع يخضع لهذه المعايير سواء فاز المرشح في الانتخابات أم لا، مضيفا ان من حق المفوضية ان تقوم بإجرائها تجاه المرشح الذي تثبت عليه اي ادلة جنائية وهذا ما حصل بالفعل مع عضو القائمة العراقية عن محافظة ديالى عبد الله الجبوري اضافة الى استبعاد العضو الاخر نجم الحربي الذي استبعد بسبب اعتقاله على خلفية تورطه بأعمال إرهابية في شباط الماضي وهو الان معتقل لدى الحكومة وفق المادة (٤) ارهاب، واكد عضو العراقية ان موقف القائمة العراقية من هذا القرار هو واضح لانها مع القانون والحفاظ على استقلاليته ونزاهته.

حسام العزاوي

■ السعدون: الانتهاء من دمج ائتلافي الوطني و القانون سيساعد في إنهاء الازمة السياسية

قال القيادي في التحالف الكردستاني محسن السعدون "ان الانتهاء من دمج ائتلافي الوطني و القانون واعلان اسم موحد للتحالف بينهما ورئيس له سيساعد في إنهاء الازمة السياسية التي تشهدها البلاد بشان رئاسة الحكومة المقبلة".

واوضح السعدون في تصريح صحفي: "اذا تم دمج الائتلافين/دولة القانون والوطني العراقي/ واصبحا تحالفا واسما واحدا ويكون له رئيس ونظام داخلي وبرنامج سياسي موحد، فإن ذلك يعدّ تطبيقا لقرار المحكمة الاتحادية الذي سيساهم في الاسراع في تشكيل الحكومة وإنهاء الازمة السياسية"، مشيرا الى انه "سيكون للكتل الفائزة موقف واضح تجاه ذلك لانه ستكون هنالك كتلة برلمانية موحدة كبيرة داخل البرلمان وتصبح هذه الحالة دستورية تفرض نفسها على الكتل الاخرى".

محسن السعدون

■ الحساني: اجتماع القانون والتيار الصدري أكد رفضهما التدخل الدولي

قال عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني إن لقاء رئيس ائتلاف دولة القانون بوفد من التيار الصدري جاء لتاكيد الطرفين رفضهما لاي مشاريع دولية للتدخل في المسار السياسي.

واوضح الحساني بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) إن هذا اللقاء هو من ضمن سلسلة من اللقاءات التي تجريها اطراف التحالف الجديد لتشكيل الحكومة الجديدة وفق المشاركة الوطنية الواسعة.

عبد الهادي الحساني

ونفى عضو دولة القانون تطرق اجتماع المالكي باعضاء من التيار الصدري على اي مرشح تسوية مشددا على انه ليس هناك اي مرشح تسوية لرئاسة الوزارة التي سيكلف بتشكيلها احد الاسماء التي يتم الاتفاق عليها داخل التحالف الجديد. بحسب قوله.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art